# الشعب الافريقي في ظل الانظمة العنصرية في جنوب افريقيا وروديسيا: مخزون لا ينضب من الايدي العاملة الرخيصة

**توفير الايدي العاملة الافريقية الرخيصة ، بارغامها على العمل من اجلها . ففي روديسيا قسم العنصريون البلاد الى قسمين :** مناطق الاوروبيين ومناطق الافريقيين . ومن حيث المساحة فان القسمين متساويان تقريبا . ولكن اذا ما اخذنا في الحساب حقيقة ان البيض يشكلون ٥ بالمائة فقط من السكان ، نصل الى الاستنتاج بان الرجل الابيض يملك من الارض ١٨ ضعف ما يملكه الافريقي . اما في جنوب افريقيا فان مناطق البيض – المحرمة على الافريقي بالطبع – تشكل اربعة اخماس مساحة البلاد . وفي كلا الحالتين ، فان تقسيم الارض قد تم على اساس تخصيص الارض الخصبة بنوعية التربة والمناخ، للبيض ، بحيث تبقى للافريقيين الارض الاقل خصوبة وتلك غير الصالحة للزراعة، وبالتالي لا تنتج ما يكفي حاجة الافريقي ليعيش ، الامر الذي يرغمه على العمل في اراضي ومناجم ومصانع البيض .

**وهكذا نرى ان (( سياسة الارض )) في روديسيا ليست ناتجة عن جشع الابيض للارض او عن مزاج سادي تجاه الافريقي فحسب ، بل انها وسيلة نظام الحكم العنصري لاجبار الافريقي على ان يكون مجرد يد عاملة رخيصة في خدمة اقتصاد البيض . لان ارغام الافريقي على العمل مقابل لا شيء تقريبا هو الشرط الاساسي لاقتصاد المستوطنين .**

ولكن بالاضافة الى هذه الوسيلة في الاقتلاع الاجباري للافريقي من ارضه، فان النظام الضرائبي يشكل بدوره وسيلة فعالة اخرى لتحقيق هذه الغاية . فالضريبة التي يفرضها الحكم العنصري على الكوخ الذي تقطنه العائلة الافريقية تقتطع جزءا ضخما نسبيا من دخل المزارع الافريقي السنوي ، الذي بالكاد يستطيع ان يجد لقمة العيش لعائلته .

## ● اليد العاملة :

ولكن من الضروري الاشارة بان سياسة الارض والضريبة للمستوطنين البيض المصممة خصيصا لابعاد الافريقي عن الارض الى قطاع اقتصاد البيض ، لا تستهدف اقتلاعه نهائيا وتحويله الى عامل نهائيا . اذ يتمثل حرص نظام الحكم العنصري هناك في ان لا تتشكل الطبقة العاملة الافريقية ، في الحرص على ان لا يستوطن العامل الافريقي بشكل دائم في المناطق المدينية ، بل المحافظة على وضع الهجرة الدائمة المستمرة للافريقي بين مجتمعه في مناطق السود وبين مركز عمله في مناطق البيض ، المتغير باستمرار – في مزارع او مناجم البيض . وليس من الضروري هنا الخوض في المضاعفات المدمرة لوضع المزارع – العامل الافريقي على العائلة الافريقية . فقد اظهرت دراسة شاملة عن الهجرة الدائمة للايدي العاملة الافريقية ، ان المثال النموذجي للعامل الدائم الهجرة ، هو العامل الذي ترك عائلته بحثا عن العمل ١٢ مرة في خلال ٣٧ عاما ، وقد عمل في ٦ مناطق رئيسية مختلفة خلال هذه الفترة . والدافع الاول للهجرة والابتعاد عن العائلة هو السعي لتوفير مبلغ الضريبة السنوية ، اما الدافع الرئيسي الثاني فهو الفقر المدقع ، كما اظهرت الدراسة . اي ان الافريقي يهاجر ويعمل في خدمة الابيض بالدرجة الاولى ، من اجل تحصيل مبلغ الضريبة التي يتوجب عليه دفعها للحكم القائم ، والتي تبلغ عادة ثلث مجموع دخله السنوي ، من اجل ان يحافظ على هذا الوضع القائم على التمييز ضده ، استغلاله واضطهاده وعزله ، وابقائه اسير الفقر المدقع والتخلف .

ولهذا يمكن القول بان نموذج العامل الافريقي هو ايضا مزارع . بل ان نموذج الافريقي العادي ، هو العامل في الاقتصاد الراسمالي في مجتمع البيض، وهو في الوقت نفسه المزارع الفقير الذي بالكاد يستطيع الانتاج في المجتمع الجماعي في مناطق السود . وهكذا نرى بان نظام الهجرة الافريقية بمجمله، ملائم للمستوطنين البيض لانه يصعب عملية تعزيز قوى الطبقة الافريقية المستغلة والمضطهدة داخل شبكة النظام الراسمالي ، في المزارع والمناجم ، لان الهجرة الدائمة لا توفر فرصة انشاء علاقات صداقة وثقة وتفاهم متبادل ، الاساسية لتنظيم وبناء النقابة العمالية الافريقية لمواجهة الاضطهاد والاستغلال العنصري الابيض .

اكثر من ذلك ، فان بعد المسافة بين مركز العمل والبيت – العائلة تجعل لجوء الافريقي للاضراب اختيار صعب . ولهذا فان نظام الهجرة الدائمة عن العائلة الى مراكز العمل هي سلاح اضافي اخر في يد النظام العنصري بالاضافة الى اسلحته المختلفة الاخرى للمحافظة على وضع الافريقيين كمخزون بشري يوفر له الايدي العاملة الرخيصة الاساسية لازدهار مشروعه الاستعماري في هذا الجزء من القارة الافريقية . ولهذا نرى بان الاجور الحقيقية للعمال الافريقيين لا تنمو – واذا فعلت ، فانها تنخفض ولا تزداد – منذ القرن التاسع عشر .

ومن المؤشرات الملموسة لمستوى معيشة العامل الافريقي ، المقارنة بين مستويات اجور العمال الافريقيين والعمال البيض . اذ يكفي ان نعرف استنادا الى دراسات بان معدل اجرة العامل الابيض هي اكثر ١٥ مرة عن معدل اجرة العامل الافريقي . واذا كان هذا الفارق في الاجور يعود الى الفارق في المهارات، فان الافريقي في ظل نظام التمييز العنصري محروم من تحصيل العلم والخبرة العملية التي تحوله الى عامل ماهر . بل ان العامل الافريقي الذي يكتسب المهارة في مجال من المجالات بفعل الممارسة والخبرة يجد عدة حواجز اخرى تمنع تصنيفه كعامل ماهر في سلم الرواتب .

**وبهذه الوسائل العنصرية يصبح العامل الاوروبي الابيض الحليف الذي لا غنى عنه لراسمالية المستوطنين ، في اضطهاد الافريقيين . فنظام الاقلية البيضاء يعتمد اعتمادا اساسيا على طبقة العمال البيض ، للدعم السياسي والعسكري . ولهذا فانها**

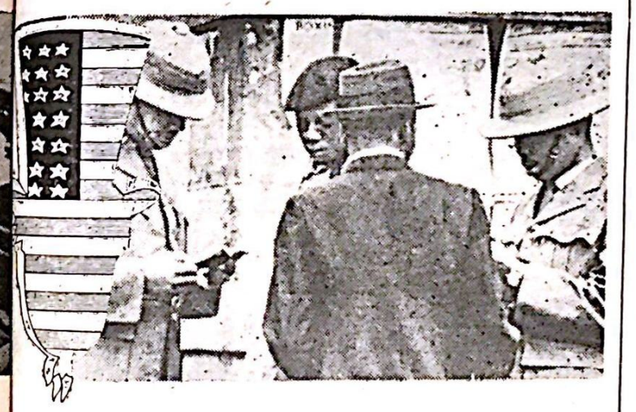

● يحرم على الرجل الابيض مجالسة الافريقي وتناول كوبا من الشاي معه . ويمنع الافريقي من دخول المطاعم او المقاهي المخصصة للبيض . واذا ما حدث واختلط افريقي بالبيض في مناسبة رسمية – مثل زيارة رئيس جمهوريه الافريقي لبريتوريا مثلا – فان الكوب او القدح او الصحن الذي استخدمه الافريقي يغسل وينشف وحده ، وفي حوض خاص غير الذي تغسل فيه الاواني التي استخدمها البيض !



**ليست مجرد مصادفة ان العمال البيض في روديسيا مثلا، يحصلون على اجور تزيد ما بين ٣٠ و٥٠ بالمائة عن اجور رفاقهم العمال في بريطانيا !**

والامتيازات هي الثمن الذي يدفعه النظام للعامل الابيض مقابل ولائه وتاييده . ولهذا فان الامتيازات لا تعبر عن تناقضات طبقية داخل مجتمع المستوطنين ، بل تعبر عن تلك ما بين المستوطنين البيض والشعب الافريقي . ومن هنا جاءت (( ضرورة )) القوانين العنصرية التي تمنع العامل الافريقي من تحصيل عمل يتطلب مهارة معينة . وفي جنوب افريقيا في الثلاثينات ، وعلى اثر الازمة الاقتصادية التي انتجت فقراء من البيض ، عمد نظام الحكم العنصري الى وضع برنامج خاص لاعادة الامتيازات الى العمال البيض ، بزيادة الفوارق بين اجورهم واجور العمال الافريقيين وحصر العمل الذي يتطلب المهارات بالعمال الاوروبيين فحسب . وبذلك كان نظام (( الابارتايد )) النتيجة الطبيعية لتلك الازمة ، كنظام يضمن ضمانة كلية المكانة المميزة للبيض .

## ● دور الدولة العنصرية :

وبالنسبة لجنوب افريقيا العنصرية ، يمكن القول قبل الخوض في وضع العمال الافريقيين في ظل نظام التمييز العنصري الخاص هناك ، وهو وضع الاكثرية الساحقة من الشعب الافريقي ، بانه

**لولا هذه (( الوفرة )) في الايدي العاملة الرخيصة المحرومة من اية حقوق انسانية ، فان**

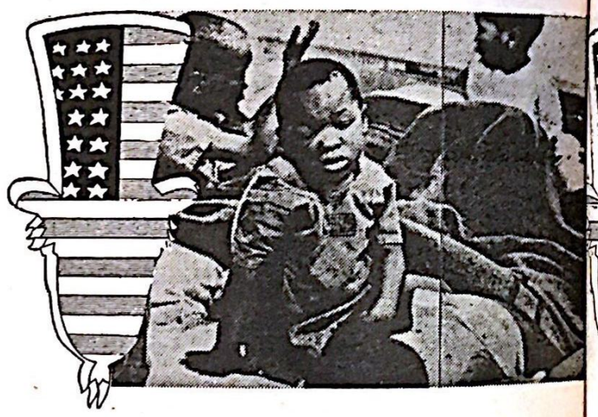

● سوء التغذية المرض المزمن الاوسع انتشارا في اوساط الشعب الافريقي . المستوطنون البيض نهبوا الارض الطيبة والمناطق الفنية بالموارد ووضعوا السكان الاصليين اسرى في اوطانهم ضحية الفقر والجهل وسوء التغذية، في معسكرات تجميع الايدي العاملة الرخيصة ، كمخزون لا ينضب !

**صناعة مناجم الذهب ما كانت تطورت الى هذا المستوى ، وجعلت من جنوب افريقيا العنصرية محتكرة لسوق الذهب في العالم . والقوانين العنصرية التي تفرض على الافريقي البقاء في المعسكر بانتظار ان يحتاجه منجم من المناجم ، هي المسؤولة عن حقيقة ان نظام النقد الدولي يحصل على التزويدات التي يحتاجها من الذهب ... (!)**

فنظام التمييز العنصري في جنوب افريقيا تسيطر عليه صناعة المناجم والحكومة العنصرية البيضاء ، للمحافظة على الوضع القائم ولضمان التجنيد المستمر للايدي العاملة الافريقية الرخيصة لمواصلة نهب الثروات الخام في باطن الارض .

وتسيطر الحكومة سيطرة تامة على الافريقيين في كافة نواحي حياتهم :

● ليس للافريقيين اية حقوق سياسية في مناطق البيض . اما في مناطقهم فان حقوقهم هي حقوق اسرى المعتقلات . فلا حق لهم بالممارسة السياسية ، بالتعبير السياسي او بالتصويت . وقد حرص نظام حكم المستوطنين البيض على تفتيتهم كشعب ، بانشاء وحدات البانتو ، وتعيين زعماء هذه الوحدات السكنية المنفصلة عن بعضها ، وتشكيل مجالسها الخاصة بسلطات محدودة جدا . اذ لا تتمتع هذه المجالس الافريقية بسلطات سن القوانين المتعلقة بالدفاع، بالسياسة الخارجية ، بالهجرة ، بقطاع المصارف ، بالجمارك ، بالموانيء ، بالطرقات العامة ، بخطوط السكك الحديدية ، بالطيران المدني ، بالبرق والبريد والهاتف وبالراديو ، وبالتنظيم والادارة ، او بدخول وخروج قوات الامن الى مناطقهم ومنها . اما ما تبقى من سلطة (؟) لهذه المجالس في سن القوانين ، فانها تبقى خاضعة لموافقة رئيس الدولة (!)

اما فيما يتعلق بالملايين الثمانية من الافريقيين الذين يعيشون خارج وحدات البانتو ، فان لا حقوق لهم الا داخل البانتو ، بموجب القانون القائل بانهم مواطنون في تلك الوحدات فحسب اي بالنتيجة لا حقوق لهم مطلقا ... لانهم يعملون في مناطق البيض . ولا يختلف وضع الملونين غير السود كثيرا عن وضع الافريقيين في نظام التمييز العنصري هذا .

● ويحق للسلطة بموجب القوانين العنصرية اعتقال الافريقي وحجزه من دون محاكمة لفترة زمنية غير محدودة .

**● تنفق الدولة ما معدله ٢٥٨ راند سنويا ( العملة الجنوب افريقية ) على التلميذ الابيض مقابل ١٩ راند فقط على التلميذ الافريقي ، بحيث ان ٦٥ بالمائة من الافريقيين البالغين ما دخلوا المدرسة يوما ، وان ٧٠ بالمائة من الذين دخلوا المدرسة منهم ، اضطروا الى تركها حتى قبل ان يجيدوا القراءة والكتابة ، وان فقط ٥ بالمائة منهم وصل الى السنة الابتدائية السادسة ، وذلك بسبب الحاجة الملحة الى ايجاد عمل كمصدر للرزق .**

● وبالنسبة للسعي من اجل ايجاد عمل ، فان اية محاولة بالذهاب الى المدن بحثا عن العمل تنتهي من بعد الخطوة الاولى في مواجهة شبكة حصينة من القوانين المسماة بقوانين المرور ، وهي اساسية للنظام ككل ، لانها بذلك تنظم عملية تزويد اقتصاد البيض بالعمال الافريقيين ، وذلك بارغام الافريقي على الانتظار في معسكره ، حتى يجيء دوره للانضمام الى (( وحدة عمل )) ترسله الى الصناعة التي تبلغ عن حاجتها لعمال ... اذ لولا (( قوانين المرور )) التي تحد من حرية تحرك وتنقل الافريقي ، وبالتالي حرية اختياره للعمل الذي يريده ، لكان على صناعة المناجم ان تضاعف الاجور التي تدفعها للعامل الافريقي لتنافس الصناعات الاخرى على تحصيل الايدي العاملة الارخص ... وبذلك تضمن آلية هذه الدولة العنصرية البوليسية بقاء الافريقي في المعسكر كيد عاملة لا مفر لها سوى القبول بالعمل بادنى الاجور .

وليس من الضروري الخوض في ظروف عمل الافريقيين في المناجم – كعمال وكسجناء يقضون عقوبة الاشغال الشاقة بالاضافة الى السجن . ولكن من المهم الاشارة الى ان نظام العمل يفرض على الافريقي العمل ساعات اكثر بكثير من ساعات عمل العمال البيض ، وذلك لحرمانهم من فترات استراحة طويلة نسبيا